الأنباء
الاثنين 20 يونيو 2011

استعرض التقرير السنوي الـ 39 لبنك الكويت المركزي أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية 2011/2010، فضلا عن أهم القرارات والإجراءات والعمليات التي قام بها عبر إداراته العاملة في مختلف المجالات المتعلقة بالشؤون النقدية والمصرفية بما في ذلك أبرز التعليمات والتعاميم والنظم واللوائح الرقابية التي وجهها «المركزي» الى وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته. وأشار التقرير الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه الى ان جهود بنك الكويت المركزي تركزت خلال السنة المالية 2011/2010 على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بالكويت عبر تنفيذ سياسة نقدية مدروسة وتطوير الأساليب الرقابية فضلا عن الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي. فعلى صعيد التطورات النقدية خلال السنة المالية المذكورة كشف التقرير عن ارتفاع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) بما قيمته نحو 1371,5 مليون دينار بنسبة 5,3٪ ليصل الى نحو 27009,4 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/2010 مقابل نحو 5637,9 مليونا في نهاية السنة المالية الماضية.

كتب: محمود فاروق

التقرير الـ 39 الذي حصلت "الأنباء" على نسخة منه كشف عن ارتفاع عرض النقد (ن2) نحو 1371,5 مليون دينار بنسبة 5,3٪ ليصل إلى 27009,4 ملايين دينار

«المركزي»: 25253,3 مليون دينار إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك المحلية إلى جميع القطاعات الاقتصادية بنمو 0,5٪ في 2011/2010

بداية ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليصل في نهاية السنة المالية 2011/2010 الى نحو 27009,4 ملايين دينار مقابل مستواه البالغ نحو 25637,9 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2010/2009، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 1371,4 مليونا ونسبته 5,3٪ مقارنة بارتفاع قيمته نحو 775,9 مليونا ونسبته 3,1٪ خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع ليعكس الجهود المتواصلة للبنك المركزي في تنظيم مستويات السيولة المحلية وبما يساهم في توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2) ضمن الوضع النقدي المجمع لكل من البنك المركزي والبنوك المحلية خلال السنة المالية 2011/2010، فإن الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) والبالغ قيمته نحو 1371,4 مليون دينار ونسبته 5,3٪ قد جاء نتيجة للزيادة في كل من صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو 99,3 مليون دينار، وصافي موجوداتها الأجنبية بنحو 1272,1 مليون دينار. وضمن الزيادة المذكورة في صافي الموجودات المحلية، بلغت الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو 593,5 مليون دينار وبنسبة 2,2٪ ضمن تطور ايجابي يعكس مواصلة البنوك المحلية توفير الائتمان المصرفي لقطاعات الاقتصاد المحلي.

الشيخ سالم العبد العزيز

26035,2 مليون دينار إجمالي أرصدة ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية مقابل 24835,3 مليوناً في نهاية 2010/2009

2021,9 مليون دينار إجمالي قيمة نمو الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ليصل إلى 42598,7 مليون دينار نهاية السنة المالية 2011/2010

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية السنة		
	2009/8	2010/9	2011/10
الموجودات			
نقد	119,2	140,4	160,1
المطالب على البنك المركزي	1481,6	2759,9	4006,3
ارصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي	601,5	282,4	265,8
سندات البنك المركزي	352,8	1243,5	1575,0
ودائع لاجل لدى بنك الكويت المركزي	527,4	1233,9	2165,6
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	651,2	598,7	851,1
المطالب على الحكومة	2007,5	1863,9	1815,0
سندات الخزانة	2007,5	1713,9	1665,0
اذونات الخزانة	–	150,0	150,0
المطالب على القطاع الخاص	25865,1	27093,0	27670,9
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	24186,3	25120,7	25253,3
استثمارات محلية اخرى	1678,8	1972,3	2417,6
الموجودات الاجنبية	8417,9	7258,9	7272,0
ودائع لدى بنوك اجنبية	4967,1	3414,5	3667,7
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	1068,8	1224,1	767,6
استثمارات بالخارج	2000,1	2215,3	2448,1
موجودات اجنبية اخرى	382,0	404,9	388,4
موجودات اخرى	974,7	862,1	823,3
اجمالي الموجودات ـ المطلوبات	39517,3	40576,8	42598,7

السنة المالية السابقة 2010/2009. كما شهدت متوسطات اسعار الفائدة على اصدارات أدوات الدين العام تراجعا خلال السنة المالية 2011/2010، حيث انخفض متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنة من نحو 1,662٪ خلال السنة المالية 2010/2009 الى نحو 1,25٪ خلال السنة المالية 2011/2010.

الائتمان المصرفي

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية الى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعا محدودا خلال السنة المالية 2011/2010 قيمته 132,6 مليون دينار ونسبته 0,5٪ لتصل الى نحو 25253,3 مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنة بمستواها البالغ 25120,7 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2010/2009، وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساسا نتيجة للزيادة التي شهدتها ارصدة التسهيلات لكل من قطاع الصناعة (بنحو 178,1 مليون دينار او بنسبة 12٪، وقطاع العقار (بنحو 81,4 مليونا او بنسبة 1,2٪، وقطاع التجارة (بنحو 18,5 مليونا او بنسبة 0,8٪). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية 2011/2010 مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية الى كل من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو 150,2 مليون دينار او بنسبة 5,2٪)، وقطاع الإنشاء (بنحو 27,1 مليون دينار او بنسبة 1,5٪)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 1,5 مليون او بنسبة 0,02٪).

«السيولة المحلية»

وفي هذا المجال، شهدت ارصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك ارتفاعا ملموسا خلال السنة المالية 2011/10 قيمته نحو 931,7 مليون دينار ونسبته 75,5٪ لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة الى نحو 2165,6 مليون دينار، مقارنة بنحو 1233,9 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2010/09 الى جانب ذلك، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 بطرح 35 اصدارا من سنداته (سندات البنك المركزي) بقيمة اسمية بلغت نحو 4369 مليون دينار، واستحق خلال تلك السنة المالية 33 إصدارا من الاصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو 4037,5 مليون دينار، وترتيبا على ذلك ارتفع اجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي ليصل الى نحو 1575 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 مقابل مستوى نهاية السنة المالية السابقة البالغ نحو 1243,5 مليونا وبما يمثل زيادة قيمتها 331,5 مليونا ونسبتها 26,7٪.

أدوات الدين

وقام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/2010 بطرح 8 إصدارات من اذونات الخزانة بقيمة اسمية بلغت نحو 600 مليون دينار، واستحق منها خلال تلك الفترة 8 اصدارات بقيمة اسمية بلغت نحو 600 مليون دينار، الى جانب ذلك، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2011/10 بطرح 20 إصدارا من سندات الخزانة (استحقاق سنة) بقيمة اسمية بلغت نحو 1653 مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة 19 اصدارا من الاصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة اسمية بلغت نحو 1648 مليون دينار، وترتيبا على ذلك، ارتفع اجمالي رصيد أدوات الدين العام (اذونات وسندات الخزانة) بما قيمته 5 ملايين دينار وبنسبة 0,2٪ ليصل الى نحو 2038 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 مقابل نحو 2033 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية 2011/10 بين ما قيمته نحو 1815 مليون دينار (89,1٪) للبنوك المحلية، ونحو 223 مليون دينار (10,9٪) لجهات اخرى.

وحول الميزانية المجمعة للبنوك المحلية فقد أشارت البيانات المتاحة الى ارتفاع اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2011/10 ليصل الى نحو 42598,7 مليون دينار مقابل نحو 40576,8 مليونا في نهاية السنة المالية 2010/09 بما يمثل ارتفاعا بنحو 2021,9 مليونا وبنسبة 5٪ وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

جانب الموجودات

زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 577,9 مليون دينار وبنسبة 2,1٪ ليصل الى نحو 27670,9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 27093 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2010/09، وقد جاءت تلك الزيادة كنتيجة لارتفاع كل من ارصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية الى القطاعات الاقتصادية المحلية بنحو 132,6 مليون دينار وبنسبة 0,5٪ كما تمت الاشارة لذلك آنفا، لتصل الى نحو 25253,3 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 25120,7 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وارصدة الاستثمارات المحلية الاخرى بنحو 445,3 مليون دينار وبنسبة 22,6٪ لتصل الى نحو 2417,6 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 1972,3 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة أخرى.

تراجع رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو 48,9 مليون دينار وبنسبة 2,6٪ ليصل الى نحو 1815,0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 1863,9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، ويعزى التراجع المذكور بالكامل الى انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من ادوات الدين العام بنحو 48,9 مليون دينار وبنسبة 2,9٪ (ليصل الى نحو 1665,0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 1713,9 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة).

جانب المطلوبات

ارتفعت ارصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية بنحو 1199,8 مليون دينار وبنسبة 4,8٪ لتصل الى نحو 26035,2 مليون دينار في نهاية السنة المالية2011/10 وذلك مقابل نحو 24835,3 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة وقد جاءت الزيادة المذكورة اساسا نتيجة لارتفاع ارصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 1498,1 مليون دينار وبنسبة 6,7٪ لتصل الى نحو 23776,2 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 22278,1 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة، اما ارصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الاجنبية، فقد سجلت انخفاضا بنحو 298,3 مليون دينار وبنسبة 11,7٪ لتصل الى نحو 2258,9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 2557,2 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2010/09 ويعزى ذلك الانخفاض الى محصلة الانخفاض في كل من رصيد التمويل المقدم من شركات الاستثمار بما قيمته 87,1 مليون دينار ونسبته 22,2٪ ورصيد التمويل المقدم من جهات اخرى (غير المصرفية والمالية) بنحو 57,4 مليونا وبنسبة 12٪ من جهة ورصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بنحو 101,5 مليون دينار وبنسبة 3,7٪ من جهة اخرى.

ليصل الى نحو 5986,4 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 5191,4 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2010/09.

الشركات الاستثمارية

بلغ اجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والاسلامية) في نهاية السنة المالية 2011/10 نحو 13451,1 مليون دينار (لعدد 97 شركة) مقابل نحو 14578,4 مليونا في نهاية السنة المالية 2010/09 (لعدد 100 شركة) وبما يمثل انخفاضا قيمته 1127,3 مليونا وبنسبة 7,7٪ وجاء ذلك التراجع كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

الاستثمارات المحلية

انخفضت ارصدة الاستثمارات المحلية بما قيمته 416,39 مليون دينار ونسبته 10,2٪ لتصل الى نحو 3673,2 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 مقارنة بنحو 4090,1 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة وجاء ذلك الانخفاض نتيجة للانخفاض في كل من ارصدة الاستثمارات المحلية المالية بنحو 329,5 مليون دينار وبنسبة 9,1٪ وارصدة الاستثمارات المحلية غير المالية بنحو 87,4 مليون دينار وبنسبة 18,7٪.

انخفضت ارصدة النقد والارصدة لدى البنوك بما قيمته 7,6 ملايين دينار ونسبته 1,2٪ لتصل الى نحو 646,9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 وذلك مقابل نحو 654,6 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة.

تراجعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته 285,2 مليون دينار ونسبته 21,1٪ لتصل الى نحو 1065,3 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 مقابل نحو 1350,5 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة.

أرصدة التمويل

انخفضت ارصدة التمويل من المقيمين بما قيمته 247,6 مليون دينار ونسبته 6,7٪ لتصل الى نحو 3471,6 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 مقارنة بنحو 3719,1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2010/09 ويعزى ذلك الانخفاض الى محصلة الانخفاض في كل من رصيد التمويل المقدم من شركات الاستثمار بما قيمته 87,1 مليون دينار ونسبته 22,2٪ ورصيد التمويل المقدم من جهات اخرى (غير المصرفية والمالية) بنحو 57,4 مليونا وبنسبة 12٪ من جهة ورصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بنحو 101,5 مليون دينار وبنسبة 3,7٪ من جهة اخرى.

الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (مليون دينار)

البيان	الأرصدة في نهاية السنة	
	2010/2009	2011/2010
الموجودات		
النقد وأرصدة لدى البنوك	654,6	646,9
تمويل العملاء	1350,5	1065,3
الاستثمارات المحلية	4090,1	3,673,2
الاستثمارات المالية	3622,0	3,292,5
الاستثمارات غير المالية	468,1	380,7
الموجودات الأجنبية	6555,2	6253,0
الموجودات الأخرى	1928,0	1812,7
الموجودات = المطلوبات	14578,4	13451,1
المطلوبات		
حقوق المساهمين	5456,3	4965,8
التمويل من المقيمين	3719,1	3471,6
السندات وصكوك التمويل	669,2	239,0
المطلوبات الأجنبية	3398,9	3305,3
المطلوبات الأخرى	1334,8	1469,5
عدد الشركات	100	97

شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية
QURAIN PETROCHEMICAL INDUSTRIES COMPANY

شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية

تذكير

لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة

يتشرف مجلس إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة والمقرر عقدها في مبنى وزارة التجارة والصناعة مجمع الوزارات الدور الأول قاعة (ب) الساعة العاشرة والنصف صباحاً يوم الإثنين الموافق ٢٠١١/٦/٢٧ للنظر في جدول الأعمال.

حيث سيتم مناقشة تغيير السنة المالية للشركة لتبدأ من أول إبريل وتنتهي في ٣١ مارس من كل سنة، وإدخال تعديل على المادة رقم (٤٥) من النظام الأساسي للشركة.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع أو من ينوب عنهم مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة (قسم الأسهم) – برج أحمد – الدور الخامس– هاتف ٢٢٤٦٤٥٧٩ قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بأربعة وعشرين ساعة على الأقل مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم لاستلام بطاقة الحضور أو استمارة التوكيل وجدول الأعمال.

مجلس الإدارة

شركة التنمية للاستثمار الدولي ش.م.ك (مقفلة)
AlTanmya International Investment Co.

إعلان توزيع ارباح

يسر مجلس الادارة ان يعلن للسادة المساهمين عن توزيع ارباح عام 2010

5% نقداً

عن كل سهم وذلك بناء على قرار الجمعية العمومية التي عقدت يوم 13 يونيو 2011م.

فعلى السادة المساهمين استلام شيكات الارباح من مكتب بدر البزيع هاتف (22445458)

للاستفسار: 22257714

www.altanmya.com